

شعت لـ«الوطن»: قررنا اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لاسترجاع ٨٠٠ مليون دولار من أموال الضرائب الفلسطينية

فلسطين المحتلة

محمد أبو شباب - وكالات

كشف مستشار الرئيس الفلسطيني للعلاقات الخارجية نبيل شعث أن السلطة الفلسطينية قررت اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وإلى محاكم فرنسية لاسترجاع أموال الضرائب الفلسطينية، التي تعرضت لقرصنة إسرائيلية في شباط الماضي، بذريعة أن جزءاً من تلك الأموال تدفع كرواتب لعائلات الشهداء والجرحى. وقال شعث لمراسل «الوطن»: إن قيمة أموال الضرائب التي تحتجزها سلطات الاحتلال بلغت حتى الآن ٨٠٠ مليون دولار، وإن قراراً فلسطينياً كان قد اتخذ في السابق بعد استلام أموال الضرائب منقوصة، التي تجيبها سلطات الاحتلال نيابة عن السلطة الفلسطينية وفق اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال عام ١٩٩٤. ولفت شعث إلى أن السلطة الفلسطينية ستطرق أبواب المحاكم والمنظمات الدولية كافة من أجل إجبار الاحتلال على التوقف عن سياسة القرصنة لأموال الفلسطينية واصفياً ما يمارسه الاحتلال بالقرص الفاضل لكل الاتفاقيات والأعراف الدولية. وأوضح شعث أن عمليات الضغط المالي على الفلسطينيين سياسة فاشلة، وأن الحقوق الفلسطينية لا يمكن مفاوضتها



مدير كرم أبو سالم الحدودي بين الكيان الصهيوني وقطاع غزة (رويترز)

بكل أموال الدنيا، واستمرار تجاهل الاحتلال لحقوق الشعب الفلسطيني هو بتشجيع من الإدارة الأميركية المنحازة تماماً للاحتلال. وعن الأزمة المالية الخائقة التي تعيشها السلطة الفلسطينية بفعل الحصار المالي الإسرائيلي والأميركي، أشار شعث إلى أن هدف كل ذلك مساومة الشعب الفلسطيني على حقوقه وتجويعه، ولكن في النهاية سيفشلون كما فشلوا في السابق من النبل من الشعب الفلسطيني الذي يواصل الصمود والتشبث بأرضه في مواجهة كل

المخططات الخبيثة التي تهدف إلى النيل من حقوقه، لافتاً إلى أن مصير ما تسمى «صفقة القرن» الفشل، وإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب من دون شك هي إدارة أقرب ما تكون إلى أفكار اليمين المتطرف في كيان الاحتلال. ودعا شعث إلى تكثيف الجهود وإنهاء الانقسام الفلسطيني بهدف إسقاط ما تسمى «صفقة القرن» والمؤامرة الأميركية التي يحيقها فريق ترامب بحق القضية الفلسطينية من خلال الترويج لما يسمى السلام الاقتصادي وتحويل القضية

المخططات الخبيثة التي تهدف إلى النيل من حقوقه، لافتاً إلى أن مصير ما تسمى «صفقة القرن» الفشل، وإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب من دون شك هي إدارة أقرب ما تكون إلى أفكار اليمين المتطرف في كيان الاحتلال. ودعا شعث إلى تكثيف الجهود وإنهاء الانقسام الفلسطيني بهدف إسقاط ما تسمى «صفقة القرن» والمؤامرة الأميركية التي يحيقها فريق ترامب بحق القضية الفلسطينية. وأشارت الكلمات التي أقيمت في تجمع للقوى في مدينة صور إلى مخاطر الصفقة

على الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية داعية إلى مواجهتها ودعم الشعب الفلسطيني واعتماد خيار المقاومة لمواجهة هذه الصفقة. كما أكدت الكلمات عدم المراهنة على المؤسسات الدولية المنحازة للصهاينة وتوفير مقومات صمود ودعم الشعب الفلسطيني وتصويب البوصلة العربية والإسلامية نحو فلسطين والقدس. كما جدد العراق التأكيد على دعم القضية الفلسطينية والتزامه بمبدأ مقاطعة كيان الاحتلال الإسرائيلي وعدم إقامة أي علاقات معه.

هذا وأكد المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان في منظمة التحرير الفلسطينية أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدعم من الإدارة الأميركية تواصل سرقة أراضي الفلسطينيين وتهجيرهم لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية وتغيير الواقع التاريخي والقانوني والديمقراطي القائم في الضفة الغربية المحتلة. ونكرت وكالة معا أنه جاء في التقرير الأسبوعي للمكتب عن الاستيطان: إن سلطات الاحتلال أعلنت عن مخطط لإقامة بؤرة استيطانية لتوسع مستوطنة مقامة على أراضي الفلسطينيين شمال غرب القدس المحتلة بالقرب من قرية ومخيم قلنديا.

إسرائيل: تزايد الأخطار وفشل الحل

تحسين الحلبي

كعادته عقد مركز هيرتسليا للأبحاث الإسرائيلية المتعددة الاتجاهات مؤتمره السنوي في ٣٠ حزيران الماضي حتى الثاني من تموز، وفي جلسة اختتامه عرض البروفيسور الإسرائيلي المتخصص بأبحاث استطلاع الرأي أي داغاني ملاحظاته على نتائج استطلاع أجراه عام ٢٠١٨ على المجتمع الإسرائيلي، فتبين له أن إسرائيل تواجه من ناحية سياسية واجتماعية واقتصادية أكبر أزماتها وأنها تدور في هذه الأزمات حول نفسها منذ أول حكومة تشكلت عام ١٩٤٨.

وذكر أن الجمهور الإسرائيلي تزداد كراهيته لعدد من الأحزاب بسبب تزايد أعداءه عند كل انتخابات وفوز ما لا يقل عن ١٢ إلى ١٤ حزباً في كل دورة انتخابية، وأن ٥٦ بالمئة من هذا الجمهور يوافق على تحديد قانون يفرض بطريقة ما عدم وجود كل هذا العدد لأنه يزيد التناقضات والانقسامات التي لم يستطع المشروع الصهيوني التخفيف من مضاعفاتها وأثارها في معظم المجالات.

وقال داغاني إن ٣٤ بالمئة من الإسرائيليين كانوا يتمنون ألا يولدوا في إسرائيل وأنهم يفضلون المغادرة من دون عودة إلى أميركا أو إلى سويسرا أو كندا أو أستراليا وبريطانيا. ومع ذلك لا يمكن الاعتقاد بأن المشروع الصهيوني نجح في صهر الاختلافات والتناقضات الصارخة الإثنية والمذهبية بين المستوطنين والمهاجرين اليهود داخل إسرائيل، وهذا ما تؤكدته التظاهرات والاحتجاجات الأخيرة لما يسمى «يهود فلاشمورا» الأثيوبيين الذين جرى تهجيرهم من وطنهم أثيوبيا إلى إسرائيل في منتصف الثمانينات ثم في بداية التسعينيات من القرن الماضي فأصبح عددهم الآن في إسرائيل ما لا يقل عن ١٢٥ ألفاً يعيشون في مستوطنات مشتركة ولا يقيم بينهم يهود بيض لأن بشرتهم الإفريقية الأثيوبية جعلت اليهود «الأشكناز»، أي الغربيين، لا يعترفون بأنهم يهود ويتعاملون معهم بشكل عنصري لأنهم سود أفارقة.

وهكذا أصبح المشروع الصهيوني لإنشاء وطن قومي لليهود هو استيطان يحمل كل أشكال التعامل العنصري العرقي والإثني والمذهبي داخل إسرائيل التي تحولت إلى ساحة لشتى أشكال التمييز التي تعد جريمة حرب في ميثاق الأمم المتحدة وعند جميع دول العالم.

وهذا ما جعل داغاني يحذر من أن يتحول المجتمع الصهيوني داخل إسرائيل إلى نزاعات تبلغ درجة الحرب الداخلية، فهو يرى تناقضاً كبيراً بين واقع أن الجيش الإسرائيلي يتمتع بقوة عسكرية كبيرة وحصانة معقولة على حين أن المجتمع الإسرائيلي لا يملك حصانة داخل مكوناته، وفي جلسة الاختتام نفسها قدم الجنرال المتقاعد عاموس غيلعاد رئيس القسم السياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية سابقاً وأحد المشاركين في إدارة مركز أبحاث هيرتسليا، استخلاصاته من الموضوعات التي تحدثت فيها شخصيات سياسية وعسكرية إسرائيلية وأجنبية، وأقر أن جبهة الشمال الممتدة بين منطقة جبهة حدود الجولان وجنوب لبنان لا تزال تشكل مع الدعم الإيراني لها أخطر تهديد على مصير ومستقبل وجود إسرائيل، وكشفت في استنتاجه أن الدول العربية المتحالفة مع واشنطن تخاف من المشاركة في أي حرب ضد إيران على الرغم من أنها تعادي إيران وأن إسرائيل لم تحقق نجاحاً في توظيف هذه الدول للمشاركة في حرب كهذه.

كما ذكر عدداً من العوامل التي تجعله قلقاً من الوضع الحساس في الأردن بسبب عدم وجود تطبيع أو تشجيع على التطبيع، وأن الوضع مع مصر لا يمكن أن تعده إسرائيل طبيعياً بسبب عدم وجود التطبيع وكأنه وضع اللاسلم واللاحرب، وهو الذي كان يسود في مراحل كثيرة بين بعض الدول العربية وإسرائيل.

وحذر من استمرار وجود السياسة الإيرانية التي تنتهج عداءً علنياً متشدداً ضد إسرائيل واعترف بأن هذا العداء المتشدد ضد وجود إسرائيل يثير خوفاً داخل المجتمع الإسرائيلي لأنه يتراقف مع سعي إيران لامتلاك السلاح النووي ومع المشاعر الإيرانية بتدمير إسرائيل وتصفية وجودها. ويبدو أن الجنرال غيلعاد يدرك أن أحد أسباب تزايد نسبة الهجرة العاكسة من إسرائيل إلى أوروبا وروسيا وأميركا والتي بلغت درجات كبيرة في السنوات العشرين الماضية تعود لعدم ثقة الإسرائيليين بقدرة الجيش الإسرائيلي على حمايتهم من الناحية الأمنية، وهم يرون أن الجيش لم يستطع خلال ١٣ عاماً إنهاء خطر جبهة قطاع غزة المحاصرة منذ عام ٢٠٠٦، مما يترك جبهة جنوب لبنان وحدود الجولان والدعم الإيراني الذي جعل تل أبيب تستدعي ضده الجيش الأميركي لشن حرب ولاشك أن التناقضات التي ظهرت داخل الساحة الحزبية الإسرائيلية وإعادة الانتخابات البرلمانية ودوامه عجز أكبر حزبين عن تشكيل حكومة، تؤكد تزايد أزمات إسرائيل أكثر فأكثر.

بيروت تستضيف المؤتمر القومي العربي.. وباسيل يلتقي كوادر «التيار الوطني» بطرابلس

عون: المصالحة في الجبل ثابتة ولا نريد أن يصبح لبنان بلداً للكانتونات



خلال تشجيع رامى سلمان أحد مرافقي الوزير صالح الغربي (رويترز)

بدوره أشار مدير مؤسسة القدس الدولية خلف المفتاح خلال كلمة له في المؤتمر إلى أن السبب الرئيس للحرب التي شنت على سورية هو هويتها القومية العربية الداعمة للمقاومة مؤكداً انتصار سورية على العدوان. وشدد المفتاح على أهمية الدعوة الصادقة الواضحة للوقوف إلى جانب سورية في معركتها ضد الإرهاب والعدوان والاحتلال. بدوره دعا المنسق العام للمؤتمر القومي الإسلامي الخاسقي إلى التصدي للإرهاب الأميركي والصهيوني وعملائهما في المنطقة الذين يحاولون فرض واقع جديد على الأمة يتسم بالإجحاز على القضية الفلسطينية منوهاً بالوقوف التاريخي الموحد من كل الفصائل الفلسطينية بوجه مؤامرة الحياة في البحرين وما يسمى «صفقة القرن». وقال عون إن جبهة جنوب لبنان وحدود الجولان والدعم الإيراني الذي جعل تل أبيب تستدعي ضده الجيش الأميركي لشن حرب ولاشك أن التناقضات التي ظهرت داخل الساحة الحزبية الإسرائيلية وإعادة الانتخابات البرلمانية ودوامه عجز أكبر حزبين عن تشكيل حكومة، تؤكد تزايد أزمات إسرائيل أكثر فأكثر.

شدد الرئيس اللبناني ميشال عون على صمود المصالحة بين اللبنانيين والتي تلت الحرب الأهلية التي استمرت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠. وجاء تصريحه قبل تشجيع مساعد وزير قتل القومي العربي أعمال دورته الثلاثين في إلى اشتعال ثورات سياسية. وقال عون على توقيت: «المصالحة في الجبل ثابتة ولا نريد للبنان أن يصبح بلداً للكانتونات».

وقال عون إن لبنان في مواجهة تحديات، وقال عون إن جبهة جنوب لبنان وحدود الجولان والدعم الإيراني الذي جعل تل أبيب تستدعي ضده الجيش الأميركي لشن حرب ولاشك أن التناقضات التي ظهرت داخل الساحة الحزبية الإسرائيلية وإعادة الانتخابات البرلمانية ودوامه عجز أكبر حزبين عن تشكيل حكومة، تؤكد تزايد أزمات إسرائيل أكثر فأكثر.

وكالات

حفر يكشف عن «تراجع تكتيكي» مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار في ليبيا

دعا مجلس الأمن الدولي إلى «وقف عاجل لإطلاق النار في ليبيا»، ونقلت فرانس برس عن المجلس قوله في بيان إن «أعضائه يشهدون على ضرورة أن يسارع جميع الأطراف في ليبيا إلى نزع فتيل التصعيد وبلوغتوما وفقاً لإطلاق النار».

وأضاف البيان: إن «أعضاء مجلس الأمن يدعون الأطراف للعودة سريعاً إلى عملية سياسية برعاية الأمم المتحدة وأن السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا لن يكونا ممكنين إلا عبر حل سياسي». إلى ذلك أعرب المجلس عن «قلقه العميق للوضع الإنساني الذي يتدهور في ليبيا ودعا جميع الأطراف إلى إفساح المجال أمام الوكالات الإنسانية للقيام بمهمتها».

وطالب المجلس في بيانه «الدول الأعضاء بالاحترام الكامل للحظر على الأسلحة الذي فرض عام ٢٠١١ وعدم التدخل أو اتخاذ إجراءات من شأنها تصعيده». هذا وأعلن قائد «الجيش الوطني الليبي» المشير خليفة حفتر أنه لا يتخذ هذه الإجراءات الوقائية استناداً إلى واجبنا الوطني وليس رداً على أي ضغط». وقال: «نقم الوضع في طرابلس من جميع النواحي ونحن على دراية تامة بواقع الجماعات الإرهابية وقاداتها وتحركاتها واتصالاتها ومخازن معاناتها واحتياجاتها وقدراتها القتالية وغيرها». وأشار إلى أن «الجيش الوطني» يفهم أيضاً ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية ملموسة لضمان أمن المدنيين الأبرياء أولا والمؤسسات والمرافق المدنية في المدينة وتفاذي الدمار، مضيفاً: «لو لم تأخذ ذلك في الحسبان، لكان باستطاعتنا اقتحام المدينة بصورة مفاجئة خلال أقل من ٢٤ ساعة، وتتخذ هذه الإجراءات الوقائية استناداً إلى واجبنا الوطني وليس رداً على أي ضغط». وقال: إن طرابلس عاصمة جميع الليبيين وتضم أهم مؤسسات الدولة. ووجه حفتر انتقادات شديدة للجهة التي حكمت الوفاق الليبي، قائلاً إنها «بوق لجماعة الإخوان المسلمين» وليس لدى «الجيش الوطني» ما يتفاوض عليه معها». في سياق متصل أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وتظهره التركي رجب طيب أردوغان خلال اتصال هاتفي عن قلقهما من التصعيد في ليبيا، وشدد على ضرورة وقف إطلاق النار والعودة إلى الحوار.

وكالات

المجلس العسكري السوداني والمعارضة يتفقان على تقاسم السلطة

توصل المجلس العسكري الانتقالي الحاكم في السودان وتحالف من أحزاب المعارضة وجماعات الاحتجاج إلى اتفاق لتقاسم السلطة لمدة ثلاثة أعوام يعقبها إجراء انتخابات في تطور دفع الآلاف للخرج إلى الشوارع للاحتفال. ويحني الاتفاق الأمل على انتقال سلمي للسلطة في بلد يشهد نزاعات داخلية وأزمة اقتصادية خانقة. وتوترت العلاقات بين المجلس العسكري الذي تولى السلطة بعد عزل الرئيس السوداني عمر البشير وقوى الحرية والتغيير بعدما قتلت قوات الأمن عشرات الأشخاص في مقر اعتصام خارج وزارة الدفاع يوم الثالث من حزيران، وقال وسيط الاتحاد الإفريقي محمد حسن لبات للصحفيين: إن الجانبين، اللذين عقدا محادثات على مدى يومين متتاليين، اتفقا في وقت مبكر من صباح يوم الجمعة على «إقامة مجلس لسيادة بالتناوب بين العسكريين والمدنيين لمدة ثلاث سنوات أو تزيد قليلاً».

وذكر بيان أصدره تجمع المهنيين السودانيين، أكبر جماعة احتجاجية في البلاد، أن الجيش سيتولى السلطة على مدى ٢١ شهراً الأول على حين سيتولى المدنيون الحكم خلال ١٨ شهراً الباقية. وقال البيان: إن المجلس السبدي سيضم خمسة عسكريين وخمسة مدنيين وعضواً إضافياً يتفق عليه الجانبان. ويشمل الاتفاق تشكيل حكومة مدنية سميت حكومة فداء وطنية مستقلة برئاسة رئيس وزراء وإجراء تحقيق دقيق وشفاف ومستقل في مختلف الأحداث العنيفة التي عاشتها البلاد في الأسابيع الأخيرة، رغم أن كيفية ضمان ذلك غير واضح في ظل الدور القيادي للجيش في الجزء الأول من المرحلة الانتقالية.

وألقي المحتجون باللوم في أعمال العنف على المجلس العسكري وقوات الدعم السريع التي يقودها أبرز أعضاء المجلس الفریق أول محمد حمدان دقلو. واتفق المجلس العسكري والمعارضة على إجراء تشكيل مجلس تشريعي. وسبق أن اتفق الطرفان على أن تحالف قوى الحرية والتغيير سيحصل على ثلثي مقاعد المجلس التشريعي قبل الثالث من حزيران. وكان دقلو، ضمن من أعلنوا الاتفاق، وطمان في تصريحاته جمع القوى السياسية والحركات المسلحة وكل من شارك في التغيير من الشباب والنساء بأن هذا الاتفاق سيكون شاملاً ولا يقصي أحداً.

وكالات

على خلفية إعلان إيران خفض بعض التزاماتها في الاتفاق النووي موسكو تنتقد دعوة واشنطن إلى اجتماع طارئ لوكالة الطاقة الذرية

انتقدت روسيا دعوة واشنطن إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد إعلان إيران خفض بعض التزاماتها في الاتفاق النووي. ونقل موقع «روسيا اليوم» عن ممثل روسيا في الوكالة الدولية في فيينا ميخائيل أوليانوف قوله عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: إن بحث خفض إيران لبعض التزاماتها في الاتفاق النووي ليس من اختصاص مجلس محافظي الوكالة، مضيفاً: إن هذا الخفض لا يشكل انتهاكاً من حيث اختصاص الوكالة كما أن مجلس المحافظين ليس مكاناً مناسباً لمثل هذه المناقشات. وكانت ممثلة إيران في المنظمات الدولية في فيينا أكدت الجمعة أن أميركا هي المنتهكة الرئيس للاتفاق النووي مع إيران وأن طلب عقد اجتماع مجلس محافظي الوكالة يبلل من الولايات المتحدة. ودورها أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجمعة أنها ستعقد الأربعة المقبل اجتماعاً طارئاً حول الملف النووي الإيراني يطلع من الولايات المتحدة.

في سياق متصل أكد مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جون بولتون، أن واشنطن تنتظر في إمكانية إلغاء إعفاءاتها من العقوبات الأميركية الممنوحة لبعض المتعاملين مع إيران. وأوضح بولتون في حديث لموقع Breitbart

إمكانية إلغاء الإعفاءات الخمسة المتبقية». وشدد بولتون على أن إدارة الرئيس دونالد ترامب، وكالات لإدارة سلفه باراك أوباما، لا تقر بحق إيران في تخصيب اليورانيوم وتطوير برنامجها النووي حتى لأغراض سلمية. وكانت الولايات المتحدة قد منحت في أيار الماضي إعفاءات للدول الموقعة على الاتفاق النووي لمواصلة العمل مع إيران على تطوير المشروعات النووية السلمية، كما شملت الإعفاءات المنشآت النووية في أراك وبوشهر وفوردو بهدف استمرار الرقابة الدولية عليها.

وكالات

أميركا تنسق مع الصين لنزع ترسانة كوريا الديمقراطية

كشفت وزارة الخارجية الصينية أن واشنطن ستعرب لتعزيز التنسيق مع بكين لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية رغم الحداثة التجارية المستمرة بين بكين وواشنطن.

وكالات

الشرطة التركية تضبط داخل سيارة مادة تستخدم في صناعة رؤوس نووية

«الشعب الجمهوري»: إقالة أردوغان لمحافظ المصرف المركزي «تدخل سافر»

أكد نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض فائق أوزترك أن قرار رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان بإقالة محافظ المصرف المركزي بشكل «تدخل سافر» في استقالة المصرف، كما أنه «يتناقض مع الدستور والقوانين في

وقال أوزترك في تغريدة في موقع «تويتر»: إن قرار أردوغان «ضربة قاصمة تستهدف على ثقة الأوساط المالية بالنظام المالي في تركيا». وكان أردوغان أقال صباح أمس محافظ المصرف المركزي مراد حيتقنقاي محاولاً تحميله مسؤولية تدهور الليرة التركية التي سجلت تراجعاً جديداً الأسبوع الماضي وصل إلى مستوى ٥,٧٧ ليرات مقابل الدولار. وقال حيتقنقاي إن قيمة الليرة التركية انخفضت إلى ٧٢٢ مليون ليرة تركية، واعتروا داخلها على ١٨,١ غراماً من الكاليفورنيوم، حسب وكالة «الأناتول». وأضاف البيان: إن الكمية المضبوطة من المادة المشعة التي تقدر قيمتها بـ٧٢٢ مليون دولار، تم إرسالها إلى هيئة الطاقة الذرية للاستيلاء في ضلوعهم في القضية. ومادة الكاليفورنيوم هي عنصر كيميائي مشع غير متوافر في الطبيعة، تم تصنيعه لأول مرة في عام ١٩٥٠ في مختبر جامعة كاليفورنيا- بيركلي للإشعاع، ومنذ ذلك الحين يتم إنتاجه.

سنا - روسيا اليوم